

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٩

بشأن إحداث مركز تدريسي للمرشدين الريفيين
في الإقليم الشمالي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القراد رقم (١٠٧) لسنة ١٩٥٨ ، بشأن إنشاء المراكز الاجتماعية
في الإقليم السوري ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤمن في النشابة مركز تدريسي يربط وزارة الشئون
الاجتماعية والعمل لتخریج مرشدين ريفيين للعمل في المراكز الاجتماعية
لإنعاش الريف .

مادة ٢ - يحدد نظام المركز التدريسي للمرشدين الريفيين وشروط
القبول ومدة الدراسة فيه ومتانة التدريس وكيفية إدارته وأصول إجراء
امتحاناته وإعطاء شهاداته وخصصات طلابه الشهيرية وموظفي الهيئة
الإدارية والتدريسية وكيفية انتظامهم بقرار من وزير الشئون الاجتماعية
والعمل .

مادة ٣ - تخول الشهادة المعطاة من هذا المركز تعين حاملها في المراكز
الاجتماعية التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل دون القيد بشروط
المسابقة لوظيفة مرشد ريفي من المرتبة التاسعة والدرجة الثالثة فيما إذا
كان حائزًا على شهادة الدراسة الثانوية الزراعية ومن المرتبة التاسعة
والدرجة الثالثة فيما إذا كان حائزًا على شهادة الدراسة الإعدادية الزراعية .

مادة ٤ - يستثنى من شرط المسابقة الطلاب الناجحون في دورة
المرشدين الريفيين التي نظمتها محافظة دمشق في العام الدراسي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، والذين عينوا وكلة بوظائف المرشدين الريفيين في المركز الاجتماعي
النؤذجي بحران العواميد (النشابة) كما يستثنى من هذا الشرط الطلاب
الناجحون في الدورة التدريبية للمرشدين الريفيين التي أقامتها وزارة الشئون
الاجتماعية والعمل في مطلع عام ١٩٥٩ ويعينون في المراتب والدرجات
المذكورة في المادة الثالثة من هذا القرار إذا كانوا يحملون واحدى
الشهادات المبينة فيها .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويتم به نور صدوره ،
صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٩

بشأن السماح بتأجير العقارات المملوكة للبلديات
في الإقليم الشمالي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات
الفاصلة في مصر وسوريا ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٦
لسنة ١٩٥٨ وفقاً ما يلى :

”ويصدر بالتأجير قرار من رئيس الجمهورية إذا جاوزت قيمة المال
الشأن عهدة عشرة آلاف ليرة سورية ، وقرار من وزير الشئون البلدية
والقروية إذا كانت القيمة دون ذلك ، ويرجع في تحديد القيمة إلى قرار
تصدره هيئة خبراء يوكلها المجلس البلدي .

ويصدر قرار وزير الشئون البلدية والقروية ، بالاتفاق مع وزير
الشئون الاجتماعية والعمل ، إذا كان الاشتراط المعنوي المستفيدين
من أحكام المادة الأولى من يخضعون لإشراف الوزارة المذكورة .“

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويتم به في الإقليم
السوري من تاريخ نشره .“

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر